

ردمء: ٤٥٨٦-٢٥٢١



الاستبانة

مءة علمية نصف سنوية تعنى بالتراث المءوط والوشائق
تصدُر عن مركز اءياء التراث التابع لءار مءطوطات العتبة العباسية المقدسة

الءءء الرابع، السنة الثانية، مءرم ١٤٤٠هـ / تشرين الأول ٢٠١٨م

المحتويات

الباب الأول: دراسات تراثية

إمام الحرمين محمد بن عبد الوهاب الهمداني (ت ١٣٠٥ هـ) تأليفه، مشايخه، إجازاته، في ضوء نصوص خطية	١٧	
الشيخ محمد لطف زاده/ إيران باحث تراثي/ الحوزة العلمية في النجف الأشرف		
قراءة في المجلات العربية التراثية (مجلة معهد المخطوطات العربية) أنموذجاً	١٢١	
أ. م. د. عباس هاني الجراخ مديرية التربية/ محافظة بابل العراق		
مختارات من الوثائق العثمانية الشاهدة على عمارة العتبة العباسية المقدسة	١٤٣	
حسين جعفر عبد الحسين الموسوي العتبة العباسية المقدسة العراق	للمدة من (١٣٠٤ - ١٣١٧ هجري/ ١٣٠٣ - ١٣١٥ رومي)	
أ. د. طه محسن جامعة بغداد- كلية الآداب العراق	١٧١	
Maha A. Ali and Mourad F. Mohamed Conservation Department, Faculty of Archaeology, Cairo University, Egypt.	Evaluation of Conventional Paper Deacidification Processes: An Analytical Study	15

الباب الثاني: نصوص محققة

رسالة في عبد الله بن بكير تأليف الشيخ شادي وجيه وهبي العاملي/ لبنان مركز الشيخ الطوسي للدراسات والتحقيق في النجف الأشرف	١٨٩
تحقيق	بن عبد الفتاح التنكابني (١٠٨٢هـ - حياً ١١٢٨هـ)

شرح حديث: «وَمَا عَسَيْتُمْ تَرَوُونَ مِنْ فَضْلِنَا إِلَّا الْفَأْغَبِ مَقْطُوعَةً» تأليف: الحكيم الماهر والفيلسوف السيد مرتضى النونهوري الغازيپوري الهندي المتوفى ١٣٣٦ هجرية	٢٤١
حَقَّقَهُ وَعَلَّقَ عَلَيْهِ الشيخ المهندس حسن بن علي آل سعيد البحرين	

العلل في خَلْقِ الكافر لمهذب الدين أحمد بن عبد الرضا البصري (ت بعد ١٠٨٦هـ)	٢٦٧
تحقيق: علي فلاحي ليلاي - رضا غلامي إشراف: سماحة الشيخ قيس بهجت العطار إيران	

الباب الثالث: نقد النتاج التراثي

فهرس المخطوطات العربية بمكتبة ستراسبورج (Strasbourg) الفرنسية قراءة نقدية	٢٩٣
سامح السعيد باحث تراثي مصر	

الباب الرابع: فهرس المخطوطات وكشافات المطبوعات

فهرس مخطوطات مكتبة الدكتور حسين علي محفوظ الموقوفة على خزانة العتبة العباسية المقدسة القسم الأول	٤٠١
م.م مصطفى طارق الشبلي العتبة العباسية المقدسة العراق	
دليل النصوص والإجازات المحققة في الموسوعات والكتب القسم الأول	٤٦٩
حيدر كاظم الجبوري باحث بيليوغرافي متخصص العراق	
من نفائس المخطوطات جزء من كتاب (مجمع البيان لعلوم القرآن للطبرسي (ت ٥٤٨هـ))	٥٣٣
السيد جعفر الحسيني الأشكوري مفهرس وباحث تراثي إيران	

الباب الخامس: أخبار التراث

من أخبار التراث	٥٤٩
هيأة التحرير	



مشكلات التحقيق المشترك

Problems of A Shared Annotation



أ. د. طه محسن
جامعة بغداد- كلية الآداب
العراق

*Prof. Dr. Taha Muhsin
University of Baghdad / College of Arts
Iraq*



الملخص

الأصل في تحقيق المخطوط أن ينجزه باحث من البدء إلى الطبع، ولكن أسباباً قد تُوجِب اشتراك أكثر من واحدٍ فيه، ولذلك تُوَلِّف بعض المؤسّسات لجاناً تُوكَل إلى كلِّ لجنةٍ تحقيقَ مخطوطٍ يتقاسم أعضاؤها أجزاءه، وبعد الطبع يُسجّل اسم كلِّ محقِّقٍ على الجزء الذي أنجزه.

وربما يحدث الاشتراك بين باحثين أو أكثر يتفقان على تحقيق مخطوط، فتصدر أسماؤهما غلاف الكتاب بعد طبعه، ومع ما في هذه الشراكة من نفع إلا أنها قد تُسبّب البعد عن الأمانة في البحث، والعدالة في توزيع العمل، وحيفاً على أحد الشريكين، قد ينأى به عن ضوابط حقِّ التأليف، واللياقة في التصرف، وفي المشاريع الجامعية يُضعف الاشتراك فيها رصانتها العلميّة.

وأثناء رحلتي مع المخطوط، وتتبعي لاتجاهات المحقِّقين، رصدت مظاهر تصاحب التحقيق المشترك؛ أفضت إلى مشكلاتٍ دَوَّنتُها في المحاور الآتية: الأول: التفاوت بين المشتركين في أمورٍ يحصل بها تمايزٌ في حجم الجهد المبذول وجودته، الثاني: القرابة والصحة والتلمذة قد تُسهّم في انفراد أحد الطرفين في العمل وإقحام اسم الثاني فيه، الثالث: مشكلات تحفّ بعمل المشتركين وتوقّفه بعد المضيّ فيه، الرابع: التحقيق المشترك في الرسائل الجامعيّة، الخامس: إسقاط أحد الشريكين من الطبعة اللاحقة للكتاب، وصدوره باسم الآخر وحده.

Abstract

The origin in annotating a manuscript is to be accomplished by a researcher from the beginning to the print, but there are reasons for sharing more than one in it, and therefore some institutions form committees entrust to each one annotating a manuscript shared by its members. After printing, the name of each annotator is written down on the part he has completed

And perhaps the sharing occurs between two or more researchers agree to annotate a manuscript, so their names topped on the cover of the book after printing,

Thought this partnership is useful , but it may cause a lack of honesty in research, injustice in the distribution of work, and an oppression on one of the partners, which may distance him/her from the regulations and decorum of copyright . In university projects, sharing weakens its scientific authenticity.

During my journey with the manuscript and following the attitudes of the annotators, I observed some manifestations of the shared annotation led to problems in the following areas, the first is the disparity between participants in matters of differentiation in the size and quality of the effort. Second: kinship, companionship and apprenticeship may contribute to the exploitation of one of the parties in the work and interpolate the name of the second.

Third: the problems about work of the participants they may stop them after moving. Fourth: shared annotation into university thesis. Fifth: One of the partners, of the subsequent edition of the book, might be dropped, and issuing it under the name of the other.

المقدمة

حين استجدت العلوم في عصر النهضة الحديثة، وظهرت المخترعات، وضمم الحرف الطباعي، وصار وسيلة لنشر المؤلفات، هرع الباحثون إلى التراث العربي الإسلامي المكتوب ينفضون عنه غبار الدهور، ويُعيدون نسخه والتعليق عليه ودراسته، آخذين بقوانين أطلقوا عليها (قواعد تحقيق المخطوط)، ثم راحوا يقدّمون ما يحقّقونه إلى المطابع؛ ليصير المخطوط كتاباً منشوراً.

وتولّت دعم هذا العمل جهات رسمية حكومية، ومراكز علمية وجمعيات أهلية، وأضحى التحقيق من المشاريع البحثية، تُقرّه الجامعات، ويشرف عليه أساتذتها، وتمنحهم به شهاداتٍ عليا.

والأصل أن يقوم بتحقيق المخطوط باحث ينجز مراحلها من البدء حتى يستوي كتاباً مطبوعاً، ولكن أسباباً قد تُوجب إشراك أكثر من واحد فيه، وتكون ضخامته وتعداد أجزائه مسوّغاً قوياً لأن يتعاون على إخراجه جمعٌ من المحقّقين، وهنا تنبري مؤسسات ثقافية ورسمية؛ فتكوّن لجاناً تُوكل إلى كلّ لجنةٍ منها تحقيق مخطوطٍ.

وهذا هو الذي تحقّق في نشر معجمات اللغة وكتبها، وكتب التفسير والطبقات، وكتب الفقه وأصوله، وكتب الجغرافيا والبلدان وغيرها من الموسوعات التي تنوع بالأفراد إذا أقدموا على تحقيقها، وفي هذه الحال يتقاسم أعضاء اللجنة أجزاء الكتاب ويُحدّد لكلّ منهم حصّته، ثمّ تراجع عملهم مكتملاً لجاناً لتسويته وتنسيقه، وبعد الطبع يُسجّل اسم عضو اللجنة على ما حقّق وأنجز، وبهذا أصبحت هذه الموسوعات النفيسة في متناول يد القارئ والباحثين بعدما كان الوصول إليها متعذراً.

وفي جانبٍ آخر قد يتفق باحثان على تحقيق مخطوطٍ؛ سواءً أكان كبيراً أم صغيراً، ويصدر الكتاب المطبوع باسميهما، وربما يشترك فيه أكثر من اثنين.

ومع ما في هذه الطريقة من فوائد، إلا أنّها قد تتعد أحياناً عن الأصول المحدّدة، وتوقع الحيف على أحد الشريكين؛ فتحدّث مخالفات تخلّ بلياقة التعامل، وتناهى

على حدِّ سواء، ويتحقَّق لمن لم يقدِّم جهداً منافع النشر.

وقد يحصل هذا لدى أنماطٍ من المشتركين في التحقيق؛ مثل اشتراك أستاذٍ مع طالب، فيطلق له عنان التحقيق من دون متابعة، وإذا ما أنجزه الطالب سجَّل اسم أستاذه معه على غلاف الكتاب، وليس له من الأمر إلا اللَّمم.

وتحقَّق هذا مع طلبيةٍ اعترفوا باللسان والقلم بعد افتراق الأستاذ عنهم أو وفاته؛ كالذي سجَّل في الحاشية (١) صفحة (٥) من النشرة الثانية لكتاب (دقائق التصريف)، لأبي القاسم محمد بن سعيد المؤدَّب (ت بعد سنة ٣٣٨هـ)، طبعة دار الإرشاد بدمشق سنة (٢٠٠٤م). وكالذي دُوِّن في صفحة (٥) من مقدِّمة كتاب (التذكرة الفخرية) للصابح بهاء الدين المنشئ الإربلي (ت ٦٩٢هـ)، طبعة دار الإرشاد بدمشق سنة (٢٠٠٤م). وفي كلا الموضوعين اعتراف من طالبٍ بإقحام اسم أستاذه معه في التحقيق؛ مدعيّاً أنَّه لم يشاركه في إنجاز الكتاب، ممَّا اضطره في الطبعة اللاحقة إلى حذف اسمه من غلاف الكتاب.

ويبدو الأمر نفسه متحقِّقاً حين يوضع اسمُ عالمٍ له دالةٌ في البحث، ومقدرةٌ على التأليف في مطبوعٍ، علَّق على متن مخطوطه، وبَيَّض مسوِّدته مؤلِّف آخر غير مكين في هذا الأمر، ليكون اسم العالم جوازاً إلى تسهيل نشره أو طبعه أو ترويجه.

ولعلَّ الكتاب ذا العنوان (رسائل في اللغة) فيه دلالة على ما ذكرت؛ وهو يشمل على ثلاث رسائل، اثنتين لأبي الحسن الرماني (ت ٣٨٤هـ)، والثالثة لأحمد بن فارس (ت ٣٩٥هـ)، نسخها الكاتب يوسف يعقوب مسكوني عن مخطوطٍ يمتلكه وعلَّق عليها، وألصق على ما أرى اسم الدكتور مصطفى جواد معه، وقامت وزارة الثقافة والإعلام في بغداد بطبعها سنة (١٩٦٩م).

والمطبوعة تحفة في كثرة الأخطاء والتحريف وضعف التحقيق، وهي آية على أنَّ مصطفى جواد العالم بأصول التحقيق والتوثيق بريء منها ومن الاشتراك فيما نُشر.

ولا أظنُّ كتاب (المقرَّب) لأبي الحسن ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ) إلا من هذا القبيل؛ ويصدق في وصف رداءة تحقيقه ما قلته في سابقه، وهو الذي طبعته وزارة الأوقاف

في بغداد سنة (١٩٧٢م)، وقد صدر بتحقيق الدكتور أحمد عبد الستار الجواربي، وهو عضو في المجمع العلمي العراقي، وعبدالله الجبوري أمين مكتبة الأوقاف العامة ببغداد آنذاك.

ثانياً: القرابة والصحة والتلمذة

وتتسع هذه الظاهرة غالباً في المشاريع البحثية الجامعية، وفي بحوث الترقية العلمية، حين يكون الاتفاق بين قرييين كالزوجين، أو بين صديقين أو متصاحبين؛ فيحقق أحدهما المخطوط وينجزه كله أو جُلّه، ثم يصدر المطبوع باسم صاحبه مع اسمه احتفاءً به، وتكريماً له، ورغبةً في نفعه، أو التحرّج من إغفال اسم الأستاذ؛ ولاسيما إذا كانت له لمسات ولو قليلة في الكتاب.

وقد وقع لي في كتاب (الخصائص في العربية) لشهاب الدين القرافي (ت ٦٨٢هـ)، الذي أعطيت مخطوطه إلى أحد طلبتي الفضلاء ممن اختص بدراسة آرائه وآثاره، وخولته تملكه وتحقيقه والتصرّف به؛ فمضى يحققه مع الرجوع إليّ في بعض المسائل، والانتفاع بما كتبه عن حياة القرافي وآثاره سابقاً، ولما كان عمله كبيراً ومتميزاً، وطغى جهده في الدراسة والتعليق على المتن، طلبت إليه أن يصدر الكتاب باسمه وحده، ولا يشركني معه وإن كان المخطوط مني، ولكنه أبي، وطبع الكتاب باسمي وباسمه.

لقد تحرّج هذا الطالب المحقق من أن يلغي اسمي من العمل؛ لأنّ لي مشاركة ضئيلة فيه، لكن أصابني وابل من السمعة وحصتي بالنسبة إلى عمله طلّ.

ثالثاً: مشاكل تحفّ بعمل المشتركين وتوقف مشروعهما

هناك جملة من المشاكل تحفّ بعمل المشتركين وتوقف مشروعهما، منها:

١. قد يتفق اثنان على التحقيق ويقتسمان العمل، فيمضي أحدهما فيه، ويتباطأ صاحبه ويؤخّره لديه وقتاً طويلاً، ثم يتركه، ويعتذر عن المواصلة، أو يردّ ما تسلّمه من حصته. وهنا يأتي الإحراج في إكماله، فيؤدّي ذلك إلى توقفه أو انفراد الآخر به على مضم.

وحدث مثل هذا في كتاب (تحفة الإحطاء في الفرق بين الضاد والطاء) لجمال الدين بن مالك (ت ٦٧٢هـ)؛ إذ عرض عليّ أستاذ الاشتراك في تحقيقه، وسلّمني مسوِّدةً بخطّ يده، فشرعت في نسخ المخطوط ثانيةً، وعلّقت عليه ما وسعني، فصوّبت أخطاءه وتحريفه، وضبطت كلماته بالحركات، وجُمّله بعلامات الترقيم، ورَتَّبَت شواهدَه وفصوله وعباراته، وأحكمت بدءها وانتهاءها، ثم سلّمتها ما قمت به على أمل أن يُكمله، لكنّه ركن المسوِّدة عنده، ولم يسجّل شيئاً عليها مدّةً تزيد على العشرين سنةً، ثم أعاد أوراقي بعد سنة (٢٠٠٨م) لم يمسهها تعليق، ولم يقرنها بسبب، سوى رقعة مكتوب عليها: (إلى الدكتور طه محسن المحترم من الدكتور حاتم الضامن).

وحين أشفقت من ضياع جهدي اضطررت إلى المضيّ في التحقيق منفرداً، وبذلت ما بوسعي حتى أنجزته ولله الحمد.

ثمّ إنّي بعد الفراغ من طبع هذا البحث قرأت بتاريخ ٢٠١٥/٨/١٤ في مجلّة (العرب) ج ١ وج ٢/ سنة (١٤٥٠هـ/ ٢٠٠٩م) مقالاً عنوانه: (تحفة الإحطاء في الفرق بين الضاد والطاء)؛ كتبه صاحبي الذي اشتركت معه واطّلع على تحقيقي، وقد تضمّن المقال نصّ (الفصل الثاني) منتزعاً من الكتاب الذي علّقت عليه، وكتب له مقدّمةً تحدّث فيها عن الكتاب؛ قال في الصفحة التاسعة منها: «مخطوطة الكتاب نسخة نفيسة أتحنّني بها قبل عشرين سنةً أخي الفاضل د. عليّ حسين البوّاب، وبقيتُ حبيسةً عندي لتصدر في سلسلة كتب الضاد والطاء، وحالت موانع من إتمام هذه السلسلة، فارتأيت نشر الفصل الخاصّ فيما يُقال بالطاء والضاد كما جاء بالمخطوطة، من غير تعليقٍ إلّا ما ورد من أوهام الناسخ فقد نهّيتُ عليه».

اللافت للانتباه أنّ هذا الكاتب الذي قدّمت له الكتاب محققاً لم يذكر اسمي، ولم ينبّه على شراكتنا في العمل، فضلاً عن أنّ الفصل الذي نشره هو ممّا حقّقته ورَتَّبته وعلّقتُ عليه.

٢. ابتعاد الشريكين بعضهما عن بعض بسفرٍ أو وفاة، يؤدي إلى تأخير التحقيق أو توقّفه بعد أن بدءا به.

وهو الذي حصل لي مع الأستاذ حسين تورال لدى اشتراكنا في سنة (١٩٧٠م) في تحقيق كتاب (الجميل) للخليل بن أحمد (ت ١٧٠هـ)، وكان قد جلب مخطوطته من إستانبول، وتتابع لقاؤنا في بغداد في سنتي (١٩٧٠م و ١٩٧١م)، وقطعنا شوطاً في تحقيقه، ثم غادر العراق إلى تركيا بلده في نهاية سنة (١٩٧١م) ولمّا يكتمل الكتاب الذي أصبح في عهدي، وبسبب الأحوال التي مرّت بي لم أتمكّن من متابعة التحقيق، وتوقّف المشروع بالكامل بعد الجهد الذي بذلناه فيه، حتى حقّقه الدكتور فخر الدين قباوة من سوريا.

٣. ما يتحمّله الشريك أحياناً بغياب شريكه:

إذا ابتعد أحد الشركاء أو سافر بعيداً قبل طبع الكتاب يتحمل المقيم مسؤولية تسلّم الكتاب المطبوع، وإذا كان معضداً من جهةٍ رسميّةٍ عليه إتمام معاملته بدءاً بتسلّم النسخ من المطبعة، حتى تسلّم القسط الأخير من المساعدة، وهي أعباءٌ مزيدة عليه، لا يشعر بها إلا من كابدها، وهذا الأمر حصل لي في كتابين:

الكتاب الأول: (الاعتضاد في الفرق بين الظاء والضاد) لجمال الدين بن مالك (ت ٦٧٢هـ)؛ الذي اشتركت مع الأستاذ حسين تورال في تحقيق مخطوطه الذي نسخه من تركيا بخطّ يده، وبعد إنجاز المبيضة حصلنا على مساعدةٍ مالية من وزارة التربية، واتفقنا مع مطبعة (النعمان) في النجف على طبعه؛ وبسبب تلكؤ الطبع ومماثلة الطبع لم يُنجز إلا في عام (١٩٧٢م)، بعد أن غادر الأستاذ حسين العراق عام (١٩٧١م) وترك لي الأمر؛ فكان نتيجة ذلك أنّي تحمّلتُ عناء متابعة الطبع والتصحيح خارج بغداد، وصنع الفهارس المتنوعة، وتسديد ما زاده صاحب المطبعة على السعر المتفق عليه من عندي، وتسلّم (١٠٠٠) نسخةٍ منه، ومتابعة بيعها، وتوزيع الهدايا لمن أوصى الأستاذ حسين بإهدائهم، وإرسال حصّته إلى تركيا بالطرود البريدية تبعاً، وإنجاز معاملة تسلّم القسط الأخير من المساعدة، وتسليم وزارة التربية حصّتها من النسخ، وفضلاً عن هذا أخرجت في طريقة تقسيم الحصص بيننا، والتصرّف في أثمان المبيع منها، والاحتفاظ بها لحين إمكان تسليمها إلى الأستاذ حسين بعد مدّة،

حين لقائي به عام (٢٠٠٦م) في تركيا.

الكتاب الثاني: (دقائق التصريف) الذي اشترك في تحقيقه الدكتور أحمد ناجي القيسي، والدكتور حاتم الضامن، والدكتور حسين تورال؛ الذي غادر العراق عام (١٩٧١م) قبل إتمامه، وخولني متابعة شؤونه، ولدى إنجاز الطبع سنة (١٩٨٧م) تسلّمت مكافأته النقدية، ولكن ظروف العراق الأمنية حالت دون تحويلها إليه، وأنّ منَع السفر حال دون إرسالها إليه، وخشية من تردّي قيمتها اشترت بها كتباً بناءً على طلبه، لكنّ حظر إخراجها من العراق عطل إيصالها إليه، فبقيت أمانات عندي حتى عام (٢٠٠٦م)؛ إذ قمت بتقييم سعرها بالدولار، وأضفت إليها ديون كتاب (الاعتضاد)، وسافرت إلى تركيا والتقيت به بعد فرقةٍ دامت خمساً وثلاثين سنةً، وسلّمتها إليه.

أمّا حصّته من نُسخ (دقائق التصريف) فلم تصل إليه سوى ثلاثٍ أو ما يقرب منها، وبهذا وقع عليه الحيف، وعليّ المشقة في الاحتفاظ بأماناته، وتقييمها، وحملها إلى تركيا، وتسليمها إليه بعد عشرين سنةً من طبع الكتاب.

رابعاً: التحقيق المشترك في الرسائل الجامعية

صار تحقيق المخطوط القديم مشروعاً بحثياً تقرّه الجامعات. وقد أُجيزت أثناء القرنين: الحالي والماضي جمهرة من الرسائل القائمة على هذا العمل، وحصل بها أصحابها على مراتب علمية، وشهادات الدكتوراه والماجستير والدبلوم العالي؛ اتّسم أغلبها بمستوى عالٍ من حسن الاختيار، وجدّة الموضوع، ورصانة التحقيق ودقّة الدراسة، وكان قسم منها في عدّة أجزاء، وتتفق هذه الصفات مع تعليمات الدراسات العليا التي نصّت على أنّ من أهداف الرسالة الجامعية أن تقدّم إضافةً جديدة للمعرفة.

وعلى هذا فليس كلّ مخطوطٍ يصلح مشروعاً للدكتوراه أو الماجستير؛ وإنّما يجب أن يكون ذا قيمة علمية، متميّزاً بقدمه، ومكانة مؤلفه، وأصالة مادّته، ولم يُسبق طبعه بأيّ وسيلةٍ وبأيّ حرف طباعيّ، وأن يُقرن التحقيق بدراسةٍ على حسب مادّته، وغالباً ما تتضمّن الكلام عن مؤلّف الكتاب وآثاره وعلمه- إن لم يكن مدروساً- وعن

دراسةٍ لمتن المخطوط نفسه؛ بدءاً بتحقيق عنوانه، وصحة نسبته إلى مؤلفه، وتأريخ تأليفه، ومنهجه، وأسلوبه، ومادته وموارده، وأهميته، والجديد الذي اشتمل عليه، وبيان خصائص نُسخه المخطوطة، وهذا من أساسيات التحقيق في الرسائل الجامعية.

ولمّا فترت الهمم، واتّسع القبول في الدراسات العليا، وكثرت أعداد الطلبة احتملت الجامعات قبول ذوي المستويات المتدنية، والمعدّلات الضعيفة فيها، وعزّ على هؤلاء التعرّف على عنوانات الموضوعات القيّمة، واكتشاف الجديد منها؛ فاتّجهوا صوب المخطوطات لعلّهم يجدون ما يلبي حاجتهم؛ على أنّه ليس في هذا الأمر ضير لولا أنّ اختيارهم وقع على ما ضعّف منها، وأنّ الأقسام العلمية تساهلت في إقرارها وقبول تسجيلها.

والذي أقصده في هذا الشأن هو إشراك أكثر من طالبٍ في تحقيق مخطوطٍ لكتابٍ واحد؛ تُقسم صفحاته أو أجزاءه عليهم؛ ليُمنح كلّ واحدٍ شهادةً عليا على الجزء الذي يعلّق عليه، ويقابل بين نُسخه إنْ توفّرت.

والسؤال هنا: مَنْ الذي يصدر الكتاب بالمقدّمة؟ ومَنْ يكتب الدراسة عن المؤلّف وآثاره، والكتاب وخصائصه، وعن الموضوع الذي يتضمّنه؟ وهل توزّع هذه المسائل عليهم، أو يكتبها محقّق الجزء الأول؟ وكيف يُنسّق العمل وتوحّد تعليقات المحقّقين؟ وما الموقف من المكرّر والتخالف في الأجزاء؟

الذي أراه أنّ اضطراباً وخللاً يحدثان في هذا التحقيق المشترك؛ لأنّه سيُنجز على غير نسقٍ سويٍّ؛ بسبب فقدان الوحدة المنهجية، وربما تتحكّم فيه أمزجة الطلبة، وآراء المشرفين، وبذا ستُمنح شهادات على رسائل لم تستوف الأساس الموضوعي، والأصل المعتمد في ميدان التحقيق العلمي وأصوله، وسيخرج طلبة لا علم لهم بأصول البحث والدراسة المنهجية.

ويزيد المشروع إخفاقاً اشتراك طلبةٍ في تحقيق مخطوطٍ جرى طبعه، ونظر فيه الباحثون، وأخذ مكانه في المكتبات العامة والخاصة، فذلك يُلغي جدة الموضوع، ولا يُظهر مقدرة الطالب على قراءة النصوص القديمة المكتوبة باليد، وعلى فكّ إشكالات هذه الكتابة إنْ وجدت؛ لأنّه يستعين بحرفٍ طباعي منتظم واضح موحد، يسّر عليه

ما يقرب من ٢٥٪ من العمل قبل البدء به.

والأمثلة على هذا النمط من الرسائل والأطاريح كثيرة جداً؛ أذكر منها كتاب (روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني) لأبي الثناء شهاب الدين الألوسي (ت ١٢٧٠هـ)، وهو كتاب بلغت مجلداته الثلاثين، وزادت طبعاته على الخمس؛ منها طبعة بتحقيق محمد زهري النجار في مؤسسة الحلبي بالقاهرة سنة (١٩٦٤م)، وقد تقاسم أجزاء مخطوطته طلبة الدكتوراه في كلية الإمام أبي حنيفة، وحصل كل واحد منهم على شهادة الدكتوراه لقاء التعليق على الجزء الموكّل إليه تحقيقه.

وقد وصل إلى علمي شكوى الأساتذة المناقشين وانتقادهم لطريقة التحقيق، وما أصاب الأجزاء من اختلال في المنهجية بسبب تعدّد المحققين، وهم مبتدئون، وأنّ المطبوع كان خيراً وأحسن.

ومما لا يستحق أن يُمنح شهادة جامعية من المخطوطات المُسجّلة للدكتوراه الأطروحتان المطبوعتان في دمشق من دون تاريخ بجزئين؛ تحت عنوان (غاية الوصول إلى شرح لبّ الأصول) لأبي زكريا الأنصاري (ت ٩٢٦هـ)؛ وأصلهما مخطوط سبق طبعه مراراً ثمّ اقتسم المخطوط المطبوع طالبان، اختصّ كل منهما جزء، وحصل به على الدكتوراه تحت إشراف ثلاثة من أساتذة كلية العلوم الإسلامية.

لقد جاء في (ج ١) من المقدمة التي كتبها أحد الطالبين «هذا الكتاب متداول بين أيدي العلماء وطُلاب العلم، ومتوفر في كثيرٍ من المكتبات العامّة والخاصّة، ومطبوع لعدّة طبعات... بمصر، وطبعة إيران، وغيرهما من الطبعات».

أقول: ومنها أيضاً طبعة دار الفكر ببيروت سنة (٢٠٠٢م) في (٣٠٠ صفحة)، وهي التي جعلها الطالبان أصلاً في التحقيق، وقَدّماها على المخطوط لردائه ونقصه.

الجزء الأول أنجزه أحدهما، وصدّره في (ص ٥-١٠٦) بدراسةٍ عن حياة المؤلّف وآثاره وشيوخه، وعن الكتاب وأصوله، ثمّ حقّق حصّته من المتن المطبوع أو المخطوط.

أمّا الطالب الثاني فكانت حصّته هي التعليق على المتن في الجزء الثاني من صفحات المخطوط أو المطبوع مجرداً من الدراسة، سوى أربع صفحاتٍ ذكر فيها

طريقته في التحقيق، مع أنّ الأول ذكر الطريقة في مقدّمة الجزء الأول.

وهنا يتبيّن الفارق بين عمليهما والتباين في الجهدين؛ فأحدهما كتب زيادةً على صاحبه دراسةً عن المؤلّف والكتاب في (٨٠ صفحةً)، واكتفى الآخر بالتعليق على المتن من دون دراسة؛ وفي هذا من الخلل في التوزيع ما فيه، والذي حتّم هذا الأمر هو تقسيم الكتاب إلى جزئين بين طالبين.

والذي أراه أنّ الكتاب في مثل حجمه وموضوعه المكرّر لا يصلح إلّا رسالة ماجستير لطالب واحد، لو أجزنا تسجيل المطبوع، لكنّه مخالف لشروط إقرار تسجيل المخطوط؛ لأنّه سبق طبعه طباعةً جيّدة بحرفٍ واضح، فضلاً عن أنّ مؤلّفه متأخر في الزمن، والموضوع لا يعدو شرحاً لمتنٍ مختصر لكتابٍ ثالث؛ سبقه إلى شرحه أكثر من ثلاثة عشر مؤلّفاً، قسم منها مطبوع.

خامساً: إسقاط اسم المحقّق الشريك من الطبعة اللاحقة للكتاب:

الأصل في الشراكة بين المحقّقين المساواة في توزيع المادّة، والتوازن في بذل الجهد ما أمكن؛ بحيث لا يطغى جهد أحدهما على حجم عمل صاحبه، ولا يتقاصر عمل الآخر عمّا يبذله شريكه، وحين تتحقّق العدالة في تقسيم العمل والقناعة بينهما يظهر المطبوع بأسميهما.

وإذا كان ثمة تفاوت في العطاء، وتمايز في الجهد كبير فيمكن التنبيه عليهما في المقدّمة، ويشار إلى عمل كلّ واحدٍ وحجمه؛ إذ تقصير أحدهما أو تدنّي عطائه ربما يترك شعوراً بالغبن لدى صاحبه، وفوات حقّه بعد ظهور الكتاب وتداوله.

ولقد وجدت من يصرّح بذلك من أحد الطرفين مرجحاً جهده ومقلّلاً من شأن شريكه وجهده، حتى وصل به الأمر إلى إسقاط أسماء الشركاء في نشرة للكتاب جديدة، ويفرد اسمه في واجهته معذراً أو مبرّراً هذا التصرف، أو لا ينبّه أصلاً على ما أقدم عليه.

وهذا السلوك تحقّق في المحيط الثقافي؛ منه على سبيل المثال في الآتي من الكتب:

الكتاب الأول: (التذكرة الفخرية) للصاحب بهاء الدين المنشئ الإربلي (ت ٦٩٢هـ)، طبّعه المجمع العلمي العراقيّ سنة (١٩٨٤م) بتحقيق الدكتور نوري حمودي القيسيّ،

والدكتور حاتم صالح الضامن.

وفي النشرة اللاحقة التي وُسمت بـ (الأولى) في دار البشائر بدمشق سنة (٢٠٠٤م) أُسقط الاسم الأول وهو متوقّى، وبقي اسم الثاني وحده، وقد جاء في (ص ٥) من هذه النشرة ما نصّه «وكنّت قد حَقَّقَت الكتاب قبل عشرين عاماً، وطبعه المجمع العلمي العراقي، وقَدِّم له زميل بصفحاتٍ معدودة، وقد حذفت هذه الصفحات من طبعتي هذه ليكون هذا الكتاب خالصاً لي من غير مشاركة أحد».

الكتاب الثاني: (دقائق التصريف) للقاسم بن محمّد بن سعيد المؤدّب (القرن الرابع الهجري). طَبَعَه المجمع العلمي العراقيّ سنة (١٩٨٧م)، بتحقيق الدكتور أحمد ناجي القيسيّ، والدكتور حاتم الضامن، والدكتور حسين تورال.

وفي النشرة اللاحقة الموسومة بـ (الأولى) في دار البشائر بدمشق سنة (٢٠٠٤م) أُسقط الاسم الأول بعد وفاته، والاسم الثالث لسفره إلى بلده تركيا وغيابه، وأُفرد الثاني محققاً للكتاب وحده، وسجّل في الحاشية (١) من (ص ٥) ما نصّه «كان د. أحمد ناجي القيسيّ (رحمه الله تعالى) قد طلب إليّ تحقيق هذا الكتاب لنشره في المجمع العلمي العراقيّ ولكن بشرطين: الأول: أن يكون مشاركاً في التحقيق. والثاني: أن يكون حسين تورال مشاركاً أيضاً؛ لأنّ الفضل يعود إليه في تصوير المخطوطة، فأنجزت تحقيق الكتاب في ثلاث سنواتٍ لم يشاركني فيه أحد، وأخي الشاعر الحاج وليد الأعظمي على علمٍ بذلك، وهكذا كان أمر الطبعة الأولى سنة ١٩٨٧م، واليوم، وبعد مضيّ سبع عشرة سنةً أعلن هذه الحقيقة، أقدم هذه الطبعة المنقّحة والحمد لله أولاً وآخراً».

أقول: أو ليس هذا الاتجاه وأمثاله من: (مشكلات التحقيق المشترك)؟

PRINT ISSN : 2521 - 4586

Al-Khizannah

*A Half Annual Scientific
Journal which is Concerned
with Manuscripts Heritage
and Documents*

*Issued by
The Heritage Revival Centre
The Manuscripts House of
Al- Abbas Holy Shrine*

*Issue No. Four, Second Year,
Muharram, 1440 A.H / October 2018*

for contact:

*mob: 00964 7813004363
00964 7602207013*

web: kh.hrc.iq

email: kh@hrc.iq